دور الخدمة الاجتماعية في مجال جنوح الأحداث بسلطنة عمان

أ.د/ عبد الرحمن صويفي عثمان ●
د. أمجد بن حسن الحاج ●●

ملخص:

تعد مهنة الخدمة الاجتماعية ركيزة أساسية في تطور المجتمعات الانسانية، حيث تلعب دورا مهماً في النهوض بالمجتمع الإنساني عن طريق حل المشكلات الاجتماعية أو التخفيف من حدتها، وتزداد أهميتها كلما اتسع نطاق المجتمع وتعرض لتيار التغيير الاجتماعي وتعدد مظاهر النشاط الإنساني فيه.

وبناء على ذلك تعتبر الخدمة الاجتماعية إحدى المهن التي تهدف إلى مساعدة الناس بهدف أن يكونوا قادرين على القيام بمهامهم ووظائفهم بشكل أفضل، وهى في سبيل تحقيق ذلك تمارس دورها في مجالات عديدة منها المجال المدرسي، المجال الطبي، مجال رعاية الطفولة، المجال الأسري، مجال العمل مع المرأة وغيرها، ويعتبر مجال جنوح الأحداث من أهم مجالات ممارسة

● قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي-كلية الآداب والعلوم الاجتماعية- جامعة السلطان قابوس- سلطنة عمان

●● مساعد عميد كلية الآداب والعلوم الاجتماعية للتدريب وخدمة المجتمع -كلية الآداب والعلوم الاجتماعية- جامعة السلطان قابوس-سلطنة عمان.

الخدمة الاجتماعية بهدف تحقيق حياة اجتماعية أفضل لهم والعمل على إشباع حاجاتهم وعلاج مشكلاتهم.

وقد أولت سلطنة عمان اهتماما كبيرا بمجال رعاية الأحداث الجانحين حيث أصدرت قانون مساءلة الأحداث بالمرسوم السلطاني (2008/30) الذي احتوى على جوانب عديدة تهدف إلى إصلاح الأحداث وتقويمهم وإنشاء المؤسسات المختلفة التي تقدم الخدمات الاجتماعية المتنوعة لهم

من منظور مساعدة الأحداث على تعديل وتقويم سلوكهم وتقديم جميع أنواع الرعاية والدعم لهم بهدف إعادتهم إلى أن يكونوا مواطنين صالحين في المجتمع مرة أخرى.

وبناء على ما تقدم تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على دور مهنة الخدمة الاجتماعية في مجال جنوح الأحداث بسلطنة عمان وتحديد المعوقات التي تواجه الاختصاصي في التعامل مع الأحداث الجانحين في محاولة للوصول إلى تصور مقترح لدور الاختصاصي الاجتماعي في هذا المجال.

وسوف تعتمد الدراسة على المنهج الكيفي، من خلال المقابلات المفتوحة مع الاختصاصيين الاجتماعيين العاملين في مجال جنوح الأحداث بوزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان.

الكلمات المفتاحية: دور، الخدمة الاجتماعية، جنوح الأحداث

أولا: المدخل إلى مشكلة الدراسة:

1 - مشكلة الدراسة:

تعد مهنة الخدمة الاجتماعية إحدى مهن الرعاية الاجتماعية الضرورية في حياتنا اليومية، لما تلعبه الخدمة الاجتماعية من دور مهم في النهوض بالمجتمع الإنساني عن طريق حل المشكلات الاجتماعية والتخفيف من حدتها، وتظهر أهمية هذا الدور كلما اتسع نطاق المجتمع وتعرض لتيار التغيير الاجتماعي، وتبعا لتطور المجتمع وتعدد مظاهر النشاط الإنساني فيه تظهر أهمية الخدمة الاجتماعية، وبالتالي تعددت ميادينها ومجالات ممارستها والتي من بينها مجال رعاية الأحداث.

و الخدمة الاجتماعية كمهنة معاصرة ظهرت في المجتمعات الحديثة منذ أوائل القرن العشرين كاستجابة حتمية لحاجات الإنسان بهدف مساعدته على سد احتياجاته ومواجهة مشكلاته والوصول إلى توافقه وتكيفه مع ذاته ومع المجتمع الذي يعيش فيه، وهى نوع من الخدمة المهنية

التي تعتمد على قاعدة من المعرفة العلمية، والمهارات المختلفة في ميدان العلاقات الإنسانية، وتمارس في مؤسسات اجتماعية بغرض مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على تنمية قدراتهم والوصول إلى تحقيق علاقات مرضية ومستويات ملائمة من الحياة في إطار احتياجات المجتمع وإمكانياته بأسلوب علمي دقيق. (عثمان، 2014: 113-114)

ومن هذا المنظور تعتبر الخدمة الاجتماعية من المهن التى ترتبط ارتباطا وثيقا بالبيئة ومكوناتها، فهي تهتم بالإنسان بشكل عام وبيئته لإيجاد انسب أشكال التوازن بينهما، من منظور أن الخدمة الاجتماعية لها أساسها العلمي وطرقها الفنية وأساليبها التى تتعامل بها مع الإنسان وبيئته، كما أن الاختصاصيين الاجتماعيين لديهم من المهارات والوسائل التى تمكنهم من إحداث التغييرات الاجتماعية المرغوبة في كل من الإنسان وبيئته، وتهتم الخدمة الاجتماعية بالعمل في العديد من المجالات ومن بينها مجال رعاية الأحداث بهدف دراسة مشكلاتهم ومساعدتهم على مواجهتها وتحديد احتياجاتهم ومحاولة إشباعها مما يؤدي إلى تقويمهم وتعديل سلوكهم لإعادتهم إلى أن يكونوا مواطنين صالحين الأمر الذي يساهم في زيادة ولائهم وانتمائهم لمجتمعهم واستثمار أقصى ما لديهم من قدرات وإمكانيات للوصول إلى مستويات اجتماعية لائقة تمكنهم من المشاركة بفاعلية في تنمية مجتمعهم وتقدمه.

وتعد مشكلة جنوح الأحداث مشكلة عالمية، لا يكاد تخلو وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة المختلفة من خبر عن جريمة أو أكثر من جرائم مرتكبيها من الأحداث الجانحين وكذلك المؤتمرات الدولية والوطنية والمحلية المنعقدة في معظم الدول تتحدث عن مشكلة جنوح الأحداث، وكما يعد مجال دراسة الأحداث من المجالات المهمة التي تطرق لها العديد من الباحثين الاجتماعيين والتربويين والنفسيين والقانونيين والمهتمين بقضايا الطفولة طامحين إلى سن التشريعات من أجل حماية هذه الفئة من الوقوع في مزالق الجريمة مرة أخرى ومحاولة البحث الجاد عن أسباب هذه المشكلة وأبعادها وأشكالها المختلفة ووضع الحلول المناسبة لها وتطوير الأساليب المختلفة لمواجهتها سواء كانت للوقاية أم الحماية أم التقويم أو الإصلاح.

ويعتبر مجال رعاية الأحداث من المجالات المهمة في مهنة الخدمة الاجتماعية لأنه يتعلق بمرحلة الطفولة بوصفها من أخطر مراحل نمو الإنسان إذا اجتازها الحدث بسلام فإنه يصبح مواطنا قادرا على بناء مستقبله منتميا لمجتمعه ومشاركا نشطا في تنميته وتحصينه، وإذا تعثر فيها يكون ذلك بداية لسوء توافقه النفسي والاجتماعي مع نفسه ومجتمعه.

والتعامل مع الأحداث مر بعدة تطورات على مستوى العالم ، حيث كانوا في الماضي يعاملون معاملة المجرمين الكبار، و يواجهون ممارسات عقابية لا إنسانية لا يجد الحدث الصغير فيها مكانا للرأفة أو الرحمة تميزه عن الكبار، كما كانت الأحكام القاسية وعقوبة الإعدام بجميع طرقها وممارساتها والعقوبات البدنية الأخرى وأحكام السجن وعقوبة التشهير العلني والتقييد بالسلاسل الحديدية الثقيلة ممارسات اعتيادية مألوفة تنفذ بحقهم لا تميز بين كبير وصغير، حيث اعتبر الحدث الجانح مجرما آثما يستحق العقاب والردع ولا سبيل إلى إصلاحه إلا بالعقاب (المغربي، 2009) ، وبفضل الخدمة الاجتماعية وأدوارها معهم بدأت علامات الرحمة والمساعدة والرعاية تشق طريقها إلى مجال رعاية الأحداث.

وفي الوقت الحالي أدركت المجتمعات أن الأحداث الجانحين هم ضحايا ظروف اجتماعية أدت بهم إلى الوقوع في مزالق الجنوح وسوء التكيف والاعتداء على أمن المجتمع والخروج عن الأوضاع الاجتماعية، كما أثبتت النظريات المفسرة لجنوح الأحداث أن السلوك الجانح هو نتاج لعوامل متعددة حيث يرى عالم الاجتماع (انريكي فيري) صاحب نظرية العوامل المتعددة أن السلوك الإجرامي ما هو إلا ثمرة حتمية نتيجة لتفاعل ثلاثة أنواع من العوامل الإجرامية أولها العوامل الأنثروبولوجية المتصلة بشخص المجرم، سواء التي تتعلق بالخصائص العضوية والنفسية للمجرم أم المتعلقة بالمميزات الشخصية له كالسن والجنس والنوع والمهنة والحالة الاجتماعية، وثانيها العوامل الطبيعية والجغرافية المرتبطة بالبيئة الطبيعية أو الجغرافية كالظروف الجوية وتأثير الفصول الأربعة ودرجة الحرارة وطبيعة التربة والإنتاج الزراعي... الخ. وثالثها العوامل الاجتماعية وهي مجموعة العوامل الخارجية التي تنشأ من البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها المجرم كتركز السكان والرأي العام والمعتقدات الدينية والإنتاج الصناعي ونظام التعليم والتنظيم الاقتصادي والسياسي...الخ (السنهوري 2009).

وتعتبر رعاية الأحداث خط الدفاع الاجتماعي الأول ضد الجنوح من خلال وقايتهم من الجنوح، وعلاج مشكلاتهم في سن مبكرة حيث تحتاج هذه الفئة إلى الرعاية والاهتمام؛ لمساعدتهم على تخطي أزمة الجنوح ليكونوا قادرين على التكيف والانسجام مع البيئة الاجتماعية التي يعيشون فيها الأمر الذي يتطلب توفير جهود حثيثة ومكثفة وبحث مستمر بالإضافة إلى تضافر الجميع وتعاونهم على جميع المستويات الرسمية والشعبية وإعدادهم بطريقة فعالة تسهم في تنمية المجتمعات إذ يمثل الأحداث النواة

الأولى للثروة البشرية التي هي عماد التنمية في أي مجتمع.

وعليه ظهرت مهن مختلفة من أجل إيجاد أنجح السبل في تأهيل وتدريب وإصلاح الأحداث الجانحين ومنها مهنة الخدمة الاجتماعية والتي أصبحت من الاحتياجات الاجتماعية التي يتطلب تعاونها مع المهن والتخصصات الأخرى في سبيل مواجهة هذه المشكلة. والخدمة الاجتماعية في مفهومها المعاصر كمهنة متخصصة لها أساليبها العلمية، وطرقها الفنية لتحقيق أهدافها في مجال رعاية الأحداث (عبداللطيف 2008).

وبناء على ذلك يتبلور دور الخدمة الاجتماعية في تهيئة الظروف الاجتماعية الملائمة لمساعدة الأحداث الجانحين على تعديل سلوكهم الانحرافي والتكيف مع أنفسهم ومع المجتمع، إضافة إلى توفير الرعاية الاجتماعية المتكاملة لهم وتدعيمها بالمقومات الصالحة لتنشئتهم وعلاجهم من خلال خدماتها الوقائية والتنموية والعلاجية وتقديم برامج علاجية وإصلاحية ونفسية واجتماعية لهم في المؤسسات الإصلاحية لرعاية الأحداث، كما تقوم الخدمة الاجتماعية بتأهيل الحدث الجانح من أجل إعادة إدماجه في عملية التنمية المستدامة وجعله عضوا نافعا وفاعلا في المجتمع (العزابي، 2012: 30).

والخدمة الاجتماعية تتعامل مع الحدث الجانح كفرد في ثلاث صور فتارة تتعامل معه على حدة، وتستخدم لذلك طريقة خدمة الفرد تلك الطريقة التي تهتم بالحدث الجانح كإنسان له سماته وظروفه ومشكلاته الخاصة به لتساعده على علاج مشكلاته حتى يستقيم سلوكه ولكي يستفيد أكبر استفادة ممكنة من البرامج والخدمات العلاجية المتاحة في المؤسسة الإصلاحية بهدف تحسين أدائه لأدواره الاجتماعية في المجتمع، وحتى يخرج إلى مجتمعه الخارجي مواطنا صالحا قادرا على التكيف معه الأمر الذي قد يتطلب مد يد الرعاية والعون والمساعدة لأسرته لمساعدتها على علاج مشكلاتها، وتارة تتعامل مع الحدث أثناء وجوده في الجماعات وتستخدم في ذلك طريقة خدمة الجماعة لتغير من سلوكه من خلال علاقته بالجماعات التي ينتمي إليها وتعطيه الفرصة بأن يوسع ميوله ويزيد مهاراته بطرق متعددة نتيجة للحياة الجماعية وتارة ثالثة تتعامل مع الحدث حينما يشترك في تنظيمات داخل المجتمع وهي هنا تستخدم طريقة تنظيم المجتمع للوقوف على احتياجات ومشكلات أفراد المجتمع وجماعاته حيث تهدف هذه الطريقة إلى محاولة استثمار الموارد والإمكانات المتاحة لمواجهة المشكلات الناجمة عن عدم إشباع الاحتياجات الاجتماعية والبيولوجية والنفسية للأحداث الجانحين.

وبالنظر إلى مجتمع المؤسسات الإصلاحية يلاحظ أن للخدمة الاجتماعية دوراً فعالاً في حل المشكلات التي يعاني منها الأحداث الجانحون، ويشكل الاختصاصيون الاجتماعيون محور النشاطات التأهيلية والاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية وعليهم يقع عبء الإصلاح وتهيئة الاندماج الاجتماعي عبر تنظيم وتنفيذ البرامج والأنشطة التأهيلية والإصلاحية كما يشكلون حلقة الوصل بين مجتمع المؤسسة والعالم الخارجي (الغامدي، 2005: 19)

وقد اهتمت سلطنة عمان كغيرها من الدول بجوانب التنمية وبرامج الرعاية لفئة الشباب وصغار السن في جميع مجالات الحياة. حيث قامت السلطنة بجهود حثيثة في مجال رعاية الأحداث الجانحين والمعرضين للجنوح حيث صدر المرسوم السلطاني (2008/30) بإصدار قانون مساءلة الأحداث، الذي احتوى على جوانب عديدة تهدف بالدرجة الأولى إلى الإصلاح والتقويم بدلا من العقاب والترهيب وذلك من خلال إنشاء ثلاثة مؤسسات تُعنى بالأحداث وهي: دار ملاحظة الأحداث، والتي أنشئت بوحدة شرطة الأحداث ويودع بها الأحداث الجانحون لحين تقديمهم إلى المحكمة، ودار توجيه الأحداث والتي خصصت لإيواء ورعاية الأحداث المعرضين للجنوح الذين تأمر المحكمة بإلحاقهم بها، ودار إصلاح الأحداث والتي خصصت لإيواء ورعاية وتقويم وتأهيل الأحداث الجانحين الذين تحكم أو تأمر المحكمة بإيداعهم فيها.

وهناك صفات ومميزات يتعين أن يتمتع بها العاملون في مجال رعاية الأحداث من أهمها المؤهل العلمي في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية والقانونية إلى جانب الخبرة في التعامل مع قضايا جنوح الأحداث. ومن هذا المنطلق يرى الباحثان أن ذلك يستوجب دراسة دور الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الأحداث في المؤسسات الإصلاحية بالسلطنة وكيفية تفعيل هذا الدور في المؤسسات الإصلاحية الخاصة برعاية الأحداث.

وبناء على ما سبق تتبلور مشكلة البحث في القاء الضوء على مهنة الخدمة الاجتماعية في مجال جنوح الأحداث في سلطنة عمان من خلال التعرف على نشأة الخدمة الاجتماعية في السلطنة وادوار ومهام الاختصاصيين الاجتماعين مع الأحداث الجانحين وأسرهم ومجتمعاتهم بالإضافة إلى المعوقات التي تواجه الاختصاصي الاجتماعي في التعامل مع الأحداث الجانحين، بالإضافة إلى الوصول إلى بعض المقترحات التي تفيد في مواجهة هذه المعوقات بوجه عام .

2 - أهمية الدراسة:

أ. المساهمة في إثراء الكتابات النظرية المرتبطة بمجال رعاية الأحداث في المجتمع العماني.

ب. تُعد هذه الدراسة من الدراسات الأولى- في حدود علم الباحثَيْن- في مجال رعاية الأحداث في المجتمع العماني، حيث تسلط هذه الدراسة الضوء على مهنة الخدمة الاجتماعية في مجال جنوح الأحداث في سلطنة عمان، ومن هنا تأتي أهميةُ إجراءِ مثلِ هذه الدراسة.

ت. قد تساعد نتائج الدراسة المخططين وواضعي السياسات الاجتماعية في المجتمع العماني في تحديد أدوار ومهام الاختصاصيين الاجتماعيين في التعامل مع الأحداث الجانحين في المجتمع العماني.

3 - أهداف الدراسة :

أ. التعرف على أسباب جنوح الأحداث وكيفية التعامل معهم في سلطنة عمان.

ب. تحديد ادوار الاختصاصي الاجتماعي في مجال جنوح الأحداث بسلطنة عمان.

ت. تحديد المعوقات التي تواجه الاختصاصي الاجتماعي في التعامل مع الأحداث الجانحين.

ث. التوصل إلى بعض المقترحات التي تفيد في التعامل مع الأحداث الجانحين ومن ثم التقليل من العوامل المسببة لانحراف الأحداث في سلطنة عمان.

4 - تساؤلات الدراسة :

تحاول الدراسة في إطار تحقيق أهدافها الإجابة على التساؤلات الآتية:

أ. ما أسباب جنوح الأحداث وكيفية التعامل معهم في سلطنة عمان ؟

ب. ما ادوار الاختصاصي الاجتماعي في مجال جنوح الأحداث سلطنة عمان؟

ت. ما المعوقات التي تواجه الاختصاصي الاجتماعي في التعامل مع الأحداث الجانحين ؟

ث. ما المقترحات التي تفيد في التعامل مع الأحداث الجانحين والتقليل من العوامل المسببة لانحراف الأحداث في سلطنة عمان؟

5 - مفاهيم الدراسة :

أ - مفهوم الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الأحداث:

- مفهوم الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الأحداث اصطلاحا: هي مجموعة من الجهود التي يقدمها الاختصاصيون الاجتماعيون في مجال رعاية الأحداث مستخدمين في ذلك البرامج الوقائية والتنموية والعلاجية داخل المؤسسة وخارجها، وذلك لتحقيق الهدف المنشود.
- ويقصد بالخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الأحداث إجرائيا ما يلي:

1. مجموعة من الجهود المهنية.

2. تهتم برعاية الأحداث الجانحين والمعرضين للجنوح في المجتمع والعمل على تقويمهم وإعادة إدماجهم بالمجتمع .
3. يقدمها اختصاصيون اجتماعيون في مجال رعاية الأحداث.
4. مستخدمين في ذلك البرامج الوقائية والتنموية والعلاجية داخل المؤسسة وخارجها.
5. وذلك لتحقيق الهدف المنشود وإحداث التغيير المقصود في اتجاه النمو الاجتماعي السليم.

وبناء على ما سبق يقصد الباحثان بالخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الأحداث كل الجهود التي تبذل من جانب الاختصاصيين الاجتماعيين في مؤسسات الأحداث للعمل على حصر مشكلاتهم وتحديد احتياجاتهم وتصميم البرامج الوقائية والعلاجية والتنموية التي تؤدي إلى تقويم سلوكهم وإعادتهم كمواطنين صالحين في المجتمع.

ب - مفهوم الحدث الجانح:

- مفهوم الحدث الجانح لغويا: يدل معنى الجانح من الناحية اللفظية على الآثم.
- والحدث الجانح من وجهة نظر الشريعة الإسلامية: "هو الصغير الذي ارتكب المحظورات الشرعية في سن الحداثة، والتي لو اقترفها البالغون عدت جرائم يعاقبون عليها بالحدود والقصاص والتعزير (العكايلة، 2006: 52).
- ويقصد بمفهوم الحدث الجانح اجتماعيا: أنه "ضحية ظروف خاصة اتسمت بعدم الاطمئنان والاضطراب الاجتماعي". وهو" كل طفل أو حدث انحرف سلوكه عن المعايير الاجتماعية السائدة بشكل كبير أدى إلى إلحاق الضرر بنفسه أو بمستقبل حياته أو بالمجتمع ذاته" (العزابي، 2012: 30).
- كما يقصد به نفسيا: "هو الذي يأتي أفعالا تكون نتيجة لاضطراب نفسي أو عقلي، مخالفا بذلك أنماط السلوك المتفق عليه للأسوياء في مثل سنه" (مصلح، 2010: 28).
- ومن الناحية القانونية يقصد به: "الحدث في الفترة بين سن التمييز وسن الرشد الجنائي الذي يثبت أمام السلطة القضائية أو سلطة أخرى مختصة أنه قد ارتكب إحدى الجرائم أو وُجِدَ في إحدى حالات التعرض للجنوح التي يحددها القانون".
- وطبقا لقانون مساءلة الأحداث العماني فإن الحدث الجانح هو: "كل من بلغ التاسعة ولم يكمل الثامنة عشرة وارتكب فعلا يعاقب عليه القانون" (قانون مساءلة الأحداث ، مرسوم سلطاني 30/2008).

- المفهوم الإجرائي للحدث الجانح:

1. هو من بلغ التاسعة ولم يكمل الثامنة عشرة من العمر.
2. هو الذي ارتكب أو شارك في ارتكاب سلوك أو فعل يعاقب عليه بمقتضى القانون.
3. هو الذي قام ببعض النماذج المحدودة من السلوك والتي تشكل تطرفا في الخروج عن المعايير الاجتماعية والتي قد تتضمن إلحاق الضرر بالآخرين أو إساءة خطيرة للتنظيم الاجتماعي.
4. هو الذي ثبتت إدانته بارتكابه لفعل مخالف للقانون أمام المحكمة أو الهيئة القضائية المختصة.
5. هو الحدث الذي اعتدى على حرية القانون وارتكب فعلا نهى عنه في سن معينة ولو أتاه البالغ لوقع تحت طائلة العقاب سواء كان هذا الفعل مخالفة أو جنحة أو جناية.
6. هو الذي انحرف سلوكه عن المعايير الاجتماعية السائدة بشكل كبير يؤدي إلى إلحاق الضرر بنفسه أو بمستقبل حياته.

بينما يقصد الباحثان بجناح الأحداث" السلوك الجانح الذي يرتكبه الحدث والذي يصنف على أنه سلوك مضاد لعادات المجتمع وأعرافه ويعاقب عليه القانون وبالتالي إعاقة المجتمع عن تحقيق أهدافه المحددة.

ت - المؤسسة الإصلاحية لرعاية الأحداث الجانحين:

- المؤسسة الإصلاحية اصطلاحا: هي عبارة عن مؤسسة ينفذ من خلالها العقوبات والتدابير الإصلاحية والعلاجية والتأهيلية التي تتخذها المحاكم والهيئات المختصة بحق الأحداث الجانحين. وهي أداة ووسيلة لتقويم الأحداث وتهيئتهم للاندماج في المجتمع بعد الإفراج عنهم. وتعرَّف كذلك على أنها وحدات اجتماعية أو تجمعات إنسانية تبنى بقصد أهداف معينة. وهي المكان الذي يلجأ إليه الأحداث الجانحون أو يحولون إليه من الجهات والهيئات المختلفة، لتلقي نوع من المساعدة التي يحتاجونها وتقدمها هذه المؤسسات كجزء من خدماتها. وتعرف أيضا على أنها واحدة من المؤسسات الاجتماعية التي يقيم فيها مجموعة من الأحداث الجانحين تم الحكم عليهم بعقوبة السجن لقضاء مدة عقوبة محددة قانوناً. وهي عبارة عن كيان بنائي منظم يضم مجموعة من الأحداث الجانحين مرتبطين ببعضهم بعضاً ومتفاعلين في

نشاط أو أنشطة معينة، لتحقيق أهداف المؤسسة. وتعرف أيضا على أنها مؤسسة اجتماعية تهدف إلى رعاية الأحداث بصفة عامة، ورعاية الأحداث الجانحين بصفة خاصة على اختلاف مسمياتها أو أشكالها حتى ولو تضمنت بعض المؤسسات التي تجمع بين السياسة الإصلاحية والسياسة العقابية كدور الملاحظة ودور الإيداع (الزهراني، 2004: 18).

- المفهوم الإجرائي للمؤسسة الإصلاحية:

1. المكان الذي يضم مجموعة من الأحداث الجانحين يقضون مدة عقوبة محددة قانونيا.
2. هؤلاء الأحداث الجانحون تنشأ بينهم مجموعة من العلاقات والتفاعلات.
3. تعمل هذه المؤسسة الإصلاحية على أداء وظيفة معينة أو مجموعة وظائف مترابطة. وهذه الوظائف تتصل بإشباع احتياجات إنسانية إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
4. تسعى هذه المؤسسة إلى التوجيه والإشراف والارتقاء بمستوى الحدث اجتماعيا وتعليميا وفنيا بما يساهم في تحقيق أهدافها المحددة.

ثانيا: النظرية العلمية الموجهة للبحث:

1 - نظرية الدور:

من أهم النظريات المستخدمة في الخدمة الاجتماعية هي نظرية الدور، حيث إن طبيعة الحياة المعقدة تجعل الفرد يلعب أكثر من دور في المجتمع، ويرتبط الدور بالمكانة الاجتماعية للفرد داخل المجتمع. والمكانة تحتم على الفرد أداء دور أو أدوار معينة تتلاءم مع طبيعة هذه المكانة والتي تميزها عن المكانات الأخرى، فالمكانة هي الوضع الاجتماعي الذي يشغله الفرد، بينما الدور هو السلوك الذي يؤديه الفرد لتحقيق توقعات المجتمع منه كشاغل لهذا الوضع الاجتماعي أو المكانة الاجتماعية، فالدور يتأثر بالمركز الاجتماعي الذي يشغله الفرد والوظائف التي يؤديها في علاقته بشخص أو أكثر.

وكل دور له مجموعة من الالتزامات والتوقعات والأفعال وتربط بينهم مجموعة من العلاقات، وتختلف الأدوار باختلاف شخصية الفرد وحاجاته ودوافعه ومتطلبات الدور ذاته ومدى اتفاق الفرد أو اختلافه مع الآخرين في موقف التفاعل، وتتحدد أدوار الفرد بشكل تلقائي عن طريق السن أو الجنس أو لشغل الفرد مكانة مهنية معينة أو لأنها تشبع حاجة معينة لدى الفرد.

تنصب نظرية الدور على دراسة موضوعات متعددة مثل أدوار الأفراد والأسر والجماعات الصغيرة ومتطلبات الأدوار ومسؤولياتها وفقا للمحددات الثقافية ومدى التزام الفرد بها أو عجزه عن أدائها (السنهوري، 2009: 58).

ويتأثر الدور بمجموعة من العوامل أهمها:

1. احتياجات الفرد ودوافعه الشعورية واللاشعورية.
2. إدراك الفرد للمسؤوليات والتوقعات المتبادلة والتي تحدد طبقا للثقافة السائدة القائمة في ضوء المكانة التي يشغلها والوظائف التي يقوم بها، أي إدراك دوره ودور المشاركين له.
3. التكامل أو الصراع بين أدوار الفرد لهذه المسؤوليات والتوقعات وإدراك الآخرين الذين يتعامل معهم لهذه المسؤوليات والتوقعات (السيد، وآخرون، 2012: 26).

ووفقا لهذه النظرية يمكننا دراسة المكانة الاجتماعية التي يحتلها الاختصاصي الاجتماعي، ومتطلبات هذه المكانة من ممارسة مجموعة من الأدوار المختلفة في إطار عمله مع الأحداث الجانحين، وتوقعات الآخرين في المجتمع لأدواره وتوقعاته هو شخصيا، ومدى قدرته على تحقيق التوازن والتوافق بين هذه الأدوار، ومتطلباتها ومكانة الاختصاصي الاجتماعي فيها، وما تحويه من علاقات تبادلية خاصة مع الأحداث ومع المؤسسات الإصلاحية الموجودة في المجتمع وفريق العمل...الخ.

فالاختصاصي الاجتماعي يشغل مكانة تتضمن بدورها واجبات عليه؛ منها: معاونة الأحداث على القيام بأدوارهم ومساعدتهم على حل ما يعترض هذه الأدوار من مشكلات، كما تتضمن مكانته حقوقا مثل حقه في الاطلاع على مشكلات الأحداث وغيرها.

2 - الاتجاه التكاملي في تفسير جنوح الأحداث:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن السلوك الجانح هو سلوك مركب لا يمكن إخضاعه للتجزئة أو إرجاعه لعامل دون آخر، بل إنه محصلة لتفاعل عدة عوامل بيولوجية ونفسية وعقلية وبيئية، وهو الاتجاه السائد في الوقت الحاضر، فالاتجاه التكاملي يحاول أن يربط العوامل في صورة من التفاعل الدينامي في ضوء التطور الفعلي للشخصية كما تبدو متفاعلة مع الوضع الاجتماعي الذي توجد فيه.

ومن أبرز أقطاب هذا الاتجاه عالم الاجتماع الإيطالي وأستاذ القانون الجنائي بجامعتي روما وتورينو (أنريكو فيري) حيث اتجه في دراسته للجريمة والجنوح اتجاها اجتماعيا آخذا بعين الاعتبار بعض العوامل الخارجية المحيطة بالجانح، وقد ضمّن فيري أفكاره في مؤلفه الصادر عام 1884 باسم (علم الاجتماع الجنائي). ويعتبر فيري رائد الاتجاه التكاملي لتفسير مشكلة الجنوح كمشكلة اجتماعية تحدث نتيجة عدة عوامل منها العضوي والنفسي والبيئي، تتفاعل فيما بينها وتتشابك على نحو يصعب الفصل بينها (زرارة، 2014: 137).

وبناء على ما تقدم يمكن القول إن الجنوح عند الأحداث الصغار هو غالبا ما يكون نتاج البيئة السيئة التي يعيشون في ظلها والحدث الجانح غالبا ما يكون ضحية الوسط الاجتماعي الفاسد الذي ينشأ في ظله، فالقدوة السيئة للأسرة والوضع الاجتماعي والثقافي للأسرة وطريقتها في التربية وترك الأحداث الصغار بدون توجيه، وبيئة العمل والمدرسة وأصدقاء السوء وأجهزة السينما والإعلام والدعايات المغرية والقصص البوليسية كلها أمور قد تؤدي إلى إفساد الأحداث ودفعهم إلى الجنوح.

ثالثا: الإطار النظري للبحث

1 - مهنة الخدمة الاجتماعية في سلطنة عمان:

أصبحت مهنة الخدمة الاجتماعية في سلطنة عمان مهنة مستقلة معترفاً بها من قبل مؤسسات المجتمع المحلي وهيئاته، حيث ظهر ذلك جليا في العديد من الوزارات والمؤسسات، ومنها:

أ. **وزارة التربية والتعليم:** تعتبر وزارة التربية والتعليم من أول الوزارات التي اهتمت بتعيين الاختصاصيين الاجتماعيين سواء كان ذلك في المدارس أو في الوزارة نفسها، وبدأ تعيين الاختصاصيين الاجتماعيين بالوزارة في السبعينات من القرن الماضي، وذلك بتحويل بعض معلمي الدراسات الاجتماعية وغيرهم ممن لديهم الخبرة لوظيفة الاختصاصي الاجتماعي في المدارس كتجربة، وبعد التطور الملحوظ الذي شهدته السلطنة زاد عدد الاختصاصيين الاجتماعيين المؤهلين للمهنة بل ويتزايد العدد عاما بعد عام بحث أصبح يغطي مختلف مدارس السلطنة في الوقت الحالي.

ب. **وزارة التعليم العالي:** نتيجة لحاجة مؤسسات الدولة إلى متخصصين في الخدمة الاجتماعية، فقد اهتمت الوزارة بإنشاء تخصص العمل الاجتماعي في قسم الاجتماع والعمل الاجتماعي بجامعة السلطان قابوس، وقسم الخدمة الاجتماعية بجامعة ظفار الخاصة.

ج. **قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي:** بدأت الدراسة فيه مع افتتاح كليه الآداب والعلوم الاجتماعية في العام 1987م، وفي عام 2001م أضيف إليه تخصص العمل الاجتماعي (الخدمة الاجتماعية) فأصبح القسم يضم تخصصين هما: تخصص علم الاجتماع، وتخصص العمل الاجتماعي، يدرس كل منهما كتخصص مستقل، ولقد استعان القسم منذ افتتاحه بخيرة الأساتذة من الدول العربية الشقيقة، وأصبح لديه الآن كفاءات عمانية جيدة، وما تزال تثري وتتطور، وتعد بمستقبل علمي متميز للقسم، وقد بدأت مخرجات القسم بالتزايد سواء على مستوى درجة البكالوريوس أم على مستوى درجة الماجستير في تخصصي علم الاجتماع والعمل الاجتماعي، وقد خرج القسم العديد من الدفعات، حيث بلغ عدد خريجي أول دفعة 14 خريجا عام 1991 كلهن من الإناث، وبدأ المجتمع يدرك حاجته إلى تخصص الخدمة الاجتماعية، وعلى أثر ذلك تم إنشاء تخصص العمل الاجتماعي كتخصص منفصل في عام 2001م، وتغير مسمى القسم ليكون قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي، ونلاحظ تزايد عدد الخريجين، وهذا إن دل على شيء أنما يدل على زيادة وعي المجتمع بأهمية دور الاختصاصي الاجتماعي في المجتمع.

د. **تطور مهنة الخدمة الاجتماعية في السلطنة** وأصبح القسم يمنح درجة الماجستير، حيث بدأ برنامج تطبيق الماجستير في قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي في العام الجامعي (1992-1993) كبرنامج مستقل في تخصص علم الاجتماع، واستمرت الدراسة حتى عام 1997م، ثم توقفت بعدها دراسة الماجستير في القسم 1997-2000م، ونظرا للاحتياج خاصة من وزارة التنمية الاجتماعية في تطوير كفاءاتها الإدارية والفنية، تمت إعادة طرح برنامج الماجستير اعتبارا من العام الدراسي(2004-2005م)، حيث تم تعديل البرنامج من تخصص علم الاجتماع إلى تخصص مزدوج يجمع بين علم الاجتماع والعمل الاجتماعي بقرار من مجلس جامعة السلطان قابوس؛ وذلك بهدف

الاستفادة من التطبيقات العلمية والعملية من كلا التخصصين.

هـ. وزارة التنمية الاجتماعية: تتطلع وزارة التنمية الاجتماعية إلى بناء مجتمع آمن عماده الأسرة ينعم بخدمات اجتماعية قيمة حيث تأخذ الوزارة على عاتقها الارتقاء بالعمل الاجتماعي التنموي وتطوير السياسات الاجتماعية الشاملة والمتكاملة لتنمية المجتمع وتحسن نوعية حياة أفراده وتحفيز جميع شرائح المجتمع للمساهمة في عملية التنمية المستدامة، ويتضح من مسمى الوزارة وهدفها أنه بحاجة إلى اختصاصي اجتماعي ليقوم بدوره ويسهم في تحقيق الوزارة لهدفها، وقد أدركت الوزارة منذ إنشائها في عام 1973م والتي كانت تحت مسمى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إلى أهمية وجود اختصاصي اجتماعي يشغل بعض الوظائف فيها، ويسهم في مساعدة الفرد والجماعة والمجتمع، ويسهم في تقديم الخدمات الاجتماعية لمستحقيها، وقد وجدت وظيفة الاختصاصي الاجتماعي منذ إنشاء الوزارة، وكان يشغل هذا المنصب عدد من الموظفين العمانيين الحاصلين على مؤهلات علمية بسيطة لا تتعدى الصف السادس، ونادراً ما كان يوجد منهم من أتم تعليمه الجامعي وعدد من الوافدين من أصحاب التخصص والخبرة في هذا المجال نظراً لأن السلطنة كانت في أولى خطوات النهوض والارتقاء وفي بداية عصر النهضة، وقد تطورت الوزارة وأصبحت تحتوي على عدد من الأقسام التي يشغل الاختصاصي الاجتماعي النصيب الأكبر من وظائفها ويودي ادوارا فاعلة بمستوى عالٍ من الكفاءة.

و. **وزارة الصحة:** اهتمت وزارة الصحة بتعيين الاختصاصيين الاجتماعيين في المستشفيات من أجل مساعدة المرضى على مواجهة المشكلات الاجتماعية أثناء مرضهم؛ حيث أوضحت العديد من الدراسات أهمية وجود مهنة الخدمة الاجتماعية في المستشفى باعتراف من الأطباء وباقي فريق العمل الذي يعمل معها الاختصاصي الاجتماعي، وبدأت المهنة تتطور في السلطنة؛ كما اهتمت باقي الوزارات ومنها على سبيل المثال كل من وزارة القوى العاملة، ووزارة الدفاع تعيين خريجي القسم للعمل في هذه الوزارات، وهناك تعيين أيضا للاختصاصيين الاجتماعين في محاكم الأسرة.

رابعا: أهداف الخدمة الاجتماعية في مجال جنوح الأحداث:

ارتبط ظهور الخدمة الاجتماعية في مجال الأحداث الجانحين بظهور الفلسفة العقابية الحديثة وما نادت به من تفريد في معاملتهم وإنشاء المحاكم الخاصة بهم، في حين لم يكن هناك ما يشير إلى وجود نوع من الخدمات الاجتماعية للجانحين في ظل الفلسفة العقابية التقليدية، ويرجع ذلك إلى الارتباط بين الفلسفة الجنائية وفكرة الإصلاح (القريشي، 2012: 212).

ومن هذا المنطلق فقد تغيرت فلسفة مهنة الخدمة الاجتماعية التي أصبحت تنظر إلى الأحداث الجانحين على أنهم قوة بشرية قابلة للتعديل، وأنهم بحاجة إلى من يرشدهم إلى كيفية اكتساب مهارات سلوكية تجعلهم أكثر قدرة على الاعتماد على أنفسهم في حل ما يواجههم من مشكلات، ويتم ذلك من خلال تعاونها مع المهن والتخصصات الأخرى في مواجهة مشكلات الأحداث الجانحين والعمل على إعادة ادماجهم في المجتمع من خلال إحداث التوافق بينهم وبين فئات المجتمع الأخرى.

وفي سبيل قيام الخدمة الاجتماعية بهذا الدور الحيوي تتعامل مهنة الخدمة الاجتماعية مع الأسرة والبيئة المحيطة بالحدث الجانح وتتدخل فيها لصالح الحدث على اعتبار أن مشكلة جنوح الأحداث ليست مسؤولية هذه الفئات فقط وإنما قد يكون للأسرة والبيئة المحيطة بهم دور في ذلك.

وتسعى الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الأحداث إلى تحقيق العديد من الأهداف التي يمكن تقسيمها إلى أهداف وقائية وعلاجية وتنموية على النحو الآتي:

1 - الأهداف الوقائية:

- توعية أفراد الأسرة بأساليب التنشئة الاجتماعية المناسبة لتربية أبنائهم التربية الصالحة تجنبا للجنوح.
- العمل على توعية أفراد المجتمع بفئة الأحداث الجانحين، والعوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية والسياسية المؤدية إلى الجنوح عن طريق الندوات والمحاضرات بالتنسيق مع الهيئات والوزارات لحماية النشء من الجنوح.
- مساعدة المؤسسات التي تقوم برعاية الأحداث على إجراء البحوث والدراسات التي تتعلق بمسببات الجنوح والمشكلات الاجتماعية والنفسية التي تواجه الأحداث الجانحين.

- توعية الأسرة التي يعود إليها الحدث الجانح بالأساليب المناسبة للرعاية وتجنب العودة مرة أخرى للجنوح.
- العمل على تنظيم حملات إعلامية بالصحف والإذاعة والتلفاز بشأن التوعية بطرق الوقاية اللازمة من الجنوح وإتباع أساليب الضبط الاجتماعي التي تحقق الهدف من إنشاء قانون الأحداث.

2 - الأهداف العلاجية:

- مساعدة الحدث الجانح على الاستفادة من جميع قدراته وطاقاته واستعداداته والمهارات الموجودة لديه.
- مساعدة الحدث الجانح على التخلص من المشاعر السلبية تجاه نفسه أو الأسرة أو المجتمع.
- مساعدة الحدث الجانح على إقامة علاقات إيجابية بناءة مع المجتمع والأسرة والأصدقاء.
- مساعدة الحدث الجانح على التعبير عن آرائه وإتاحة الفرصة له للمشاركة في الأنشطة والبرامج التي تقوم بها المؤسسة لصالحه.
- إحداث التوافق النفسي والاجتماعي بين الحدث الجانح وأسرته والمجتمع الذي يعيش فيه.
- توفير الرعاية الاجتماعية التي تساعد الحدث على التكيف مع العوامل النفسية والاجتماعية التي تقف عائقا أمامه وتؤثر في قيامه بالمساهمة بمجهود فعال في الحياة.

3 - الأهداف التنموية:

- المساهمة في توفير الإمكانات المادية والبشرية التي تساعد على تأهيل الحدث اجتماعيا ومهنيا بما يتناسب وقدراته وإمكاناته.
- إعداد البرامج الترويحية والترفيهية التي تناسب احتياجات وأعمار وميول الحدث الجانح.
- مساعدة المؤسسة والمتخصصين الذين يتعاونون مع الاختصاصي الاجتماعي في إيضاح الجانب الاجتماعي لمشكلة الحدث الجانح والعوامل المؤثرة على سلوكه.

- الاستفادة من المؤسسات المجتمعية (مصانع، ورش، مؤسسات حكومية وأمنية ..الخ) من قدرات وطاقات الجانح بعد إصلاحه وتأهيله والإفراج عنه.
- المساهمة في تطوير مواد قانون الأحداث عن طريق المراجعة القانونية التي تتناسب مع المتغيرات الحالية.
- العمل على تشجيع الكوادر الوطنية للعمل بمجال رعاية الأحداث عن طريق المشاركة في إعداد كوادر خاصة لرعاية الأحداث التي يحتاجها العمل الفني والمهني مع الأحداث.
- الاستفادة من الدراسات والخبرات الدولية المتقدمة بمجال رعاية الأحداث في تطوير العمل الفني بالمؤسسات الإصلاحية التي ترعى الأحداث وتحسين الأداء الوظيفي للعاملين.
- المشاركة في إعداد دورات مهنية وتعليمية وتدريبية للكادر الفني والجهاز الإشرافي للارتقاء بالعمل الفني مع الأحداث في المؤسسات الإصلاحية.
- المشاركة في إقامة معارض سنوية لمنتجات الأحداث والعمل على توفير الإمكانيات المادية اللازمة لذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- مساعدة الحدث على اكتساب مهارات سلوكية تجعله أكثر اعتمادا على نفسه في حل ما يواجهه من مشكلات.
- تدريب الحدث على الحياة الاجتماعية، وذلك من خلال تزويده بخبرات دائمة ومتجددة فيما يتعلق بالمجتمع الخارجي، وإقامة الصلات والعلاقات بين الحدث والأجهزة التي تقوم بخدمته (عبد الخالق، ورمضان، 2001: 250).

ويتمثل الدور المهم الذي يقوم به الاختصاصي الاجتماعي مع الأحداث الجانحين في الجوانب الاتية:

- استقبال الحدث عند وصوله إلى المؤسسة الإصلاحية وتوضيح نظم المؤسسة له، وكذلك ما يتوقع منه من سلوكيات داخل المؤسسة، وما ينبغي عليه أن يتجنبه.
- العمل على تكوين علاقة مهنية طيبة بينه وبين الحدث تساعده على مواجهة المشكلات ووضع خطة العلاج.
- إجراء بحث اجتماعي لحالة الحدث الجانح (دراسة ظروف الجنوح – دراسة شخصية

الحدث – دراسة بيئة الحدث).

- العمل على إشباع احتياجات الحدث في المؤسسة الإصلاحية، ومساعدته على مواجهة المشكلات التي تحيط به منذ بدء إقامته بالمؤسسة.
- ملاحظة الحدث أثناء ممارسته لأنشطة المؤسسة اليومية.
- استخدام المواقف التلقائية العارضة التي تحدث يوميا للتوجيه المستمر للنزلاء الأحداث سواء كانت تلك المواقف فردية أم جماعية حدثت أثناء ممارسة النشاط الجماعي أو حدثت أثناء الروتين اليومي للمؤسسة.
- القيام بعمليات التشخيص وتفسير السلوك المؤدي للجنوح.
- القيام بوضع خطة العلاج الذاتي للحدث وتشمل (تدعيم ذات الحدث – تعديل الاستجابات – تعديل العادات) والعلاج البيئي ويشمل: (وضع الحدث تحت المراقبة الاجتماعية – الاستفادة من المؤسسات في المجتمع لصالح الحدث – إلحاق الأطفال من الأحداث بمدارس أو عيادات نفسية في حالة المرض النفسي)
- إشراك الحدث في تحديد أهداف الخطة العلاجية إذا كان عمره الزمني أو مستواه العقلي يسمح بذلك، وإشراكه كذلك في الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الخطة.
- تشجيع الحدث الجانح على المشاركة في صنع القرارات الخاصة بهم واتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة مشكلاتهم.
- متابعة درجة تقدم كل حدث في اتجاه تحقيق الأهداف التأهيلية المحددة وتدون النتائج والملاحظات في السجل الخاص بذلك أولا بأول.
- مناقشة الحدث فيما يتصل بخطط ما بعد الإفراج عنه والتوصل إلى الترتيبات اللازمة مع الأسرة أو تحديد نوعية العمل الذي يمكن أن يلتحق به (عبيد، وجودت، 2001: 177).

خامسا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

1 - نوع الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تستهدف التعرف على دور مهنة الخدمة الاجتماعية في مجال جنوح الأحداث بسلطنة عمان، وتحديد المعوقات التي تواجه

الاختصاصي في التعامل مع الأحداث الجانحين من خلال جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها حول موضوع الدراسة.

2 - منهج الدراسة وادواتها:

أ - منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الكيفي لجمع البيانات وتحليلها حيث قام الباحثان بالخطوات الاتية:

- البحث في المصادر الالكترونية عن المعلومات المتوفرة عن مهنة الخدمة الاجتماعية في مجال جنوح الأحداث في سلطنة عمان من خلال اتباع استراتيجية علمية محددة.
- البحث في المصادر المطبوعة مثل الكتب، المجلات العلمية، والمراجع، والرسائل العلمية للحصول على المعلومات المتعلقة بالخدمة الاجتماعية في مجال جنوح الأحداث، ومن هنا تكمن أهمية استخدام البحث في الأدبيات في الدراسات العلمية للوقوف على ما كتب في الموضوع وما سوف تقدمه الدراسة الحالية للمعرفة في هذا المجال.
- تحليل المعلومات التي تم الحصول عليها كيفيا للوقوف على طبيعة موضوع الدراسة وهو دور الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الأحداث.

ب - أدوات جمع البيانات

استخدم الباحثان الأدوات الآتية:

- المقابلة شبه المفتوحة مع عدد (10) من الاختصاصيين الاجتماعيين العاملين مع الأحداث الجانحين بدائرة الأحداث بوزارة التنمية الاجتماعية.
- عرض وتحليل اللوائح والقوانين المحددة لعمل الاختصاصي الاجتماعي في مجال جنوح الأحداث، من أجل مقارنة ما ذكره الاختصاصيين الاجتماعيين مع ما هو موجود في هذه اللوائح والقوانين، وقد ساعد ذلك في التعرف على ما هو واقعي وما ينبغي أن يكون ، وما هو نظام التعامل المتبع مع جنوح الأحداث.

والمنهج الكيفي وادواته له عدة فوائد كما يوضحه الجدول رقم(1) حيث تم تدوين ما ذكره المبحوثون وما لوحظ في أقوالهم ومقارنته بما هو مكتوب في القوانين واللوائح التنظيمية.

جدول (1)

خصائص	المنهج الكيفي
التركيز	تقديم بيانات عميقة وموسعة
الهدف	فهم واسع للموضوع
وحدة التحليل	الأفراد و اللوائح التنظيمية وقانون مساءلة الأحداث
اشكال البيانات المجمعة	مقابلات معمقة، تقارير، وقوانين
تقنيات التحليل	تحليل البيانات باستخدام عبارات المبحوثين وربطها بالنظرية
كتابة التقرير	تقديم شرح واسع للمعلومات المقدمة

ج-تحليل البيانات المجمعة :

وتمت معالجة هذه البيانات قمت باستخدام إطار تحليل البيانات الكيفية لـ (Spencer et al. 2003، p. 212) من خلال ثلاث مراحل رئيسية في التحليل كما يوضحه الجدول رقم (2)

جدول (2) مراحل تحليل البيانات الكيفية

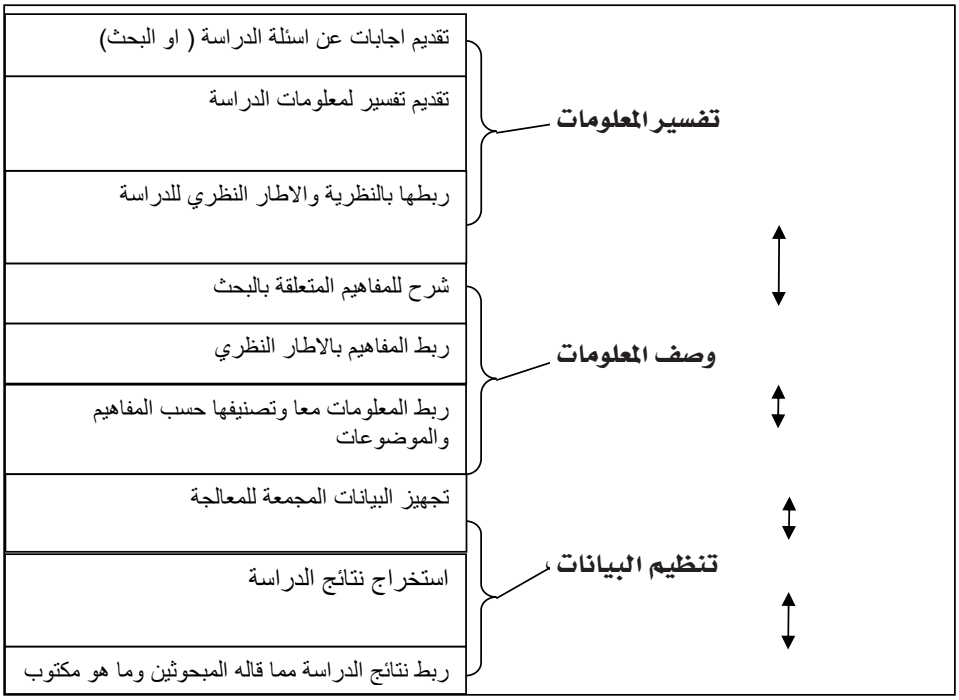

كما يتضح من خلال الشكل أعلاه ان معالجة البيانات الكيفية تمر خطوات (Spencer et al. 2003، p 213)، يمكن تقسيم هذه الخطوات إلى ثلاث مراحل رئيسية هي المرحلة التنظيمية للبيانات فيها يتم تجهيز البيانات للمعالجة أي كتابة المقابلات بكل التفاصيل وتلخيص اللوائح والقوانين، بعد ذلك تأتي عملية استخراج المفاهيم والمواضيع الموجودة في البيانات وترميزها من أجل وضع ما قيل من قبل المبحوثين تحتها وما هو مكتوب في اللوائح والقوانين المتوفرة في الدراسة، والخطوة الثالثة في تنظيم البيانات هي ربط مفاهيم ومواضيع المبحوثين واللوائح والقوانين معا . أما المرحلة الثانية فهي المرحلة الوصفية وبها وصف الترابط بين المعلومات المجمعة من الدراسة مع مفاهيم ومواضيع الدراسة مثل الخدمة الاجتماعية، أدوار الاختصاصي الاجتماعي، جنوح الأحداث، ثم تأتي خطوة تلخيص هذا الترابط ومن اجل الانتقال إلى الخطوة القادمة التي من خلالها يتم ايجاد عناصر ومعلومات مرتبطة بعينة الدراسة والدراسات السابقة والنظرية. وهذ الخطوات السابقة الذكر تقود إلى المرحلة التفسيرية والتي فيها تتم معالجة البيانات الكيفية وتفسيرها، وتوضيح العلاقة بين معلومات الدراسة و الدراسات السابقة وتفسيرها، ومن ثم كتابة نتائج الدراسة باستخدام لغة الكلمات أكثر من الأرقام (سرحان،2015).

3 - مجالات الدراسة :

1. **المجال المكاني:** تحدد المجال المكاني للدراسة بدائرة الأحداث بوزارة التنمية الاجتماعية بمحافظة مسقط وفقاً للمبررات الآتية:
   - أ - هي الدائرة الرئيسية المسئولة عن رعاية الأحداث بسلطنة عمان.
   - ب - عمل الباحثان في جامعة السلطان قابوس في محافظة مسقط.
   - ت - وجود العدد الأكبر من الاختصاصيين الاجتماعيين العاملين في مجال رعاية الأحداث في هذه الدائرة.
2. **المجال البشري:** طُبقت الدراسة الميدانية على عدد (10) من الاختصاصيين الاجتماعيين العاملين مع الأحداث الجانحين بدائرة الأحداث بوزارة التنمية الاجتماعية.
3. **المجال الزمني:** تم إجراء الدراسة الميدانية خلال شهري فبراير ومارس2016. بدائرة الأحداث بوزارة التنمية الاجتماعية.

سادسا: نتائج الدراسة

النتائج المتعلقة بأسباب جنوح الأحداث في سلطنة عمان:

جدول (3) أسباب جرائم الأحداث وطريق ومراحل التعامل معهم

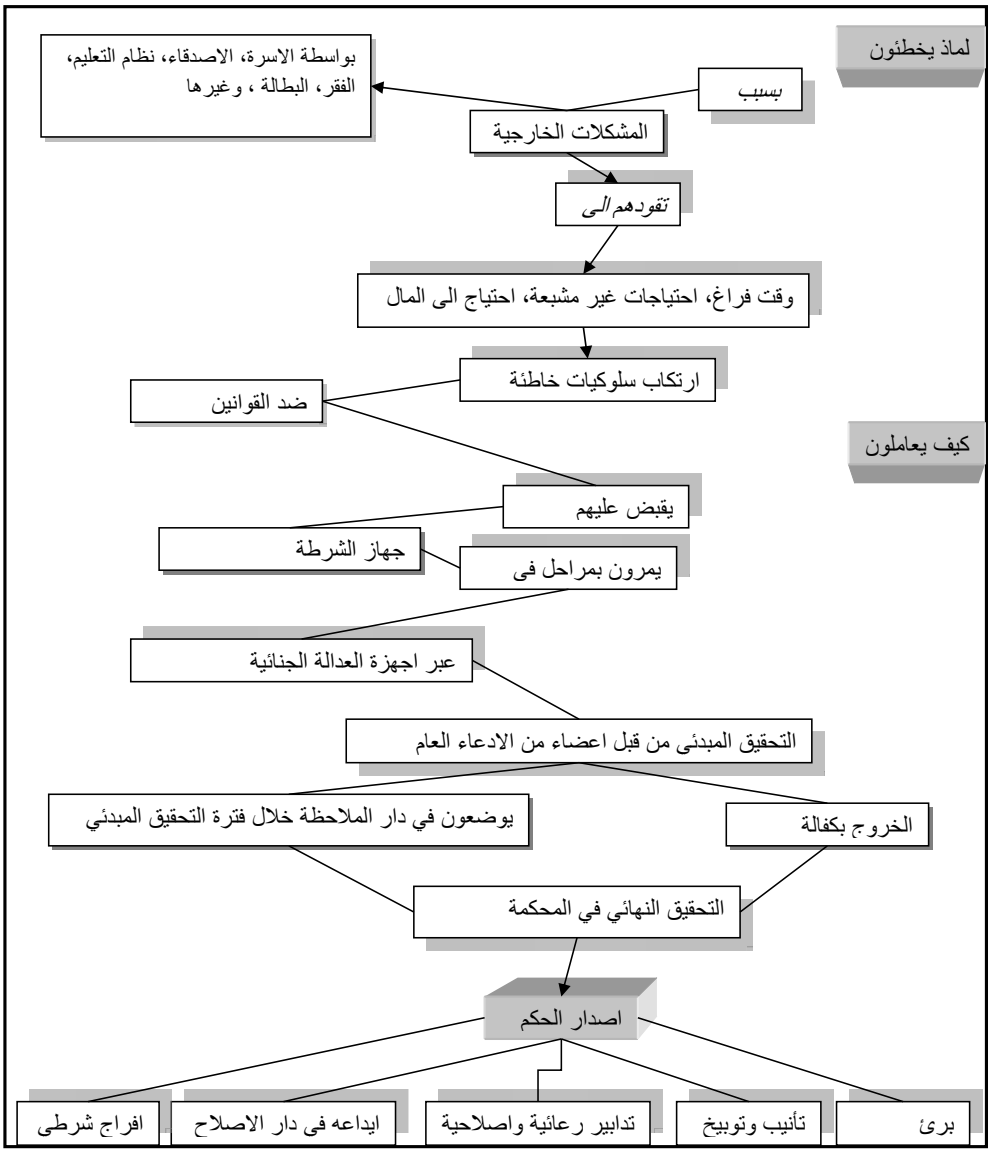

اتضح من تحليل البيانات التي استطاع الباحثان الحصول عليها أن من أسباب جنوح الأحداث في سلطنة عمان ما يلي:

1. التفكك الأسري والصراعات الناتجة عنه، فالخلافات الأسرية المستمرة أو انفصال الوالدين يقلل القيام بعملية توجيه الأطفال والرقابة عليهم و يجعلهم في وضع حر يفعلون ما يحلو لهم، فالأسرة هي البيئة الأولية للطفل فإن صلحت صلح هذا الطفل والعكس صحيح.
2. وجود دور كبير للمدرسة في التقليل من نسبة الجرائم بين الأطفال باعتبارها البيئة الثانية التي يوجد فيها الطفل وهي التي تساهم في تكوينه تعليميا وتربويا، كما أن عليها دورا مضاعفا تجاه هؤلاء الأطفال الذين يعانون من ضعف الرقابة الوالدية.
3. قلة البرامج والأنشطة والأماكن الترفيهية للأطفال يؤدي إلى وجود وقت فراغ لديهم لا يتم استغلاله بشكل مثمر، ومن ثم يتجه البعض منهم إلى ارتكاب السلوكيات الخاطئة مثل: الذهاب إلى الأماكن غير الصالحة أو اللجوء إلى السرقة من أجل اشباع بعض احتياجاتهم مثل الحصول على لعبة أو هاتف وخلافه.
4. تعتبر جماعة الرفاق من أشد الجماعات تأثيرا على شخصية الطفل وسلوكه، فمنها ما يمارس تأثيرا ايجابيا ويتوافق مع قيم المجتمع، ومنها ما يكون منحرفا عنه، فالرفقة السيئة تشجع الطفل على القيام بأنماط سلوكية خاطئة كالهروب من المدرسة ومن ثم الفشل في الدراسة وقضاء الوقت الأكبر خارج المنزل لمزاولة بعض الممارسات الضارة مثل التدخين وتعاطي المخدرات وغيرها
5. العوامل الاقتصادية لها دور كبير في انحراف الأطفال وفي تكوين شخصيتهم والتي وقد تدفعه إلى ممارسة السلوك الجانح، حيث بينت الكثير من الدراسات العلمية أن السلوك الجانح وليد بعض الظروف الاقتصادية السيئة والتي قد تدفعهم إلى إشباع حاجاتهم الأساسية بطرق غير مشروعة من المجتمع.
6. هناك تأثير كبير لوسائل الإعلام بجميع أشكالها المسموعة والمرئية والمقروءة تأثير كبير في تكوين شخصية الأحداث وأنماط سلوكهم الاجتماعي من خلال نشر المعلومات المختلفة في جميع المجالات التي تعمل على إشباع حاجاتهم النفسية والاجتماعية إلا ان هذا التأثير قد يكون ايجابيا أو سلبيا من خلال ما تبثه من برامج وأفلام العنف والجريمة، الامر الذي قد يؤدي الى تقليدهم ما في هذه البرامج دون وعي أو توجيه وهو ما قد يؤدي في إلى الجنوح.

وقد أكد جميع المبحوثين على أن جرائم الأطفال إلى الآن لا تعد بدرجة خطيرة أي أن الجرائم ما زالت بسيطة، فاغلبها هي سرقة أشياء بسيطة مثل هاتف، سماعة ، ألعاب فيديو وهكذا، وهذا لا يعنى أنهم معفيون من دخول العدالة الجنائية، فالنظام العماني في التعامل مع الأطفال في صراع مع القانون حدد في مواده مراحل التعامل معه، من نفس الجدول رقم 4 المستخلص من البيانات المجمعة يتضح لنا أن الأحداث الجانحين يمرون بمراحل تبدأ بأقسام الشرطة حيث يتم استجوابهم من قبل ضباط شرطة، ثم إرسالهم للادعاء العام لإجراء التحقيق المبدئي معهم، وبعدها إلى المحكمة لإجراء التحقيق النهائي وإصدار الأحكام المرتبطة بجرائمهم، أي يدخلون تحت طائلة العدالة لارتكابهم أفعالاً يعاقب عليه القانون، وخلال هذه المراحل يتم تدخل المهن المختلفة، فنرى تواجد رجال القانون و الشرطة في التحقيق والحراسة ، وأعضاء من الادعاء في التحقيق العام وقضاة في رفض الاحكام ومحامين في الدفاع عنهم ، وأيضا نرى مهناً اجتماعية مثل: (الاختصاصيون الاجتماعيون، النفسيون، الاطباء، وغيرهم)، ولكن وجودهم أقل في التحقيق المبدئي والنهائي، فدورهم يكون في دار الإصلاح وفي تنفيذ التدابير التي تم الحكم بها.

2 - النتائج المتعلقة بأدوار الاختصاصي الاجتماعي في مجال جنوح الأحداث وكيفية تنفيذها:

أ. من الدراسة يتضح لنا أن هناك تداخلاً بين المهن القانونية والاجتماعية في التعامل مع الأحداث الجانحين، وهذا التداخل يختلف حسب المرحلة التي يوجد بها الطفل ، فمثلا في أقسام الشرطة نرى المهن القانونية هي المسيطرة والضابطة لأمور الحدث ، وفيها يتم تسجيل القضية ، وتبليغ عضو الادعاء العام بقضية الطفل حت يتسنى لهم اجراء التحقيق المبدئي، وبعد التحقيق المبدئي يتم دراسة حالة الطفل من قبل المراقب الاجتماعي، هذه مهنة جديدة وجدت بقانون مساءلة الأحداث يحمل صاحبها شهادة في القانون ويمارس الجانب القانوني والاجتماعي بمساعدة الاختصاصيين الاجتماعيين المتواجدين في وزارة التنمية الاجتماعية، ويقول أحد المراقبين عن دورهم بأنهم ليسوا محامين للحدث ولا اختصاصيين اجتماعيين بل خبراء لقضايا الأطفال في صراع مع القانون.

ب. تعدد الأدوار التي يمارسها الاختصاصيون الاجتماعيون في مجال جنوح الأحداث، فهم يتعاملون معهم منذ لحظة دخولهم إلى العدالة الجنائية وبعد خروجهم منها. فأدوارهم تكون مع الأحداث أنفسهم، مع أسرهم وأقاربهم، ومع المجتمع كما يوضحه الجدول رقم (4):

جدول (4) : أدوار الاختصاصي الاجتماعي في مجال جنوح الأحداث

الدور	المهام	كيفية تنفيذها
كمدافع	يدافع بالنيابة عن الأفراد وأسرهم	-العمل مع العملاء كمدافع عن مصالحهم وحقوقهم . -حماية حقوق الأفراد والأسر في مجال رعاية الأحداث.
كمفاوض	يتفاوض للوصول إلى اتفاقات مقبولة للجميع	يعمل لصالح الأفراد وأسرهم مع المؤسسات للوصول الى حلول ترضي الجميع وبناء علاقات تعاون لخلق افضل نظام لتوفير الخدمات.
كمعالج	يعمل مع العملاء لمساعدتهم على معالجة مشاكلهم	يقوم الاختصاصي الاجتماعي بعمليات ديناميكية وهي تكوين العلاقة المهنية: باشراك الأفراد او اسرهم في علاقة مهنية فعالة في تحديد الأهداف، والتركيز على العمل. التقدير : ويتضمن جمع وتنظيم وتفسير بيانات العملاء، وينصب التركيز على كامل الحياة/ عائلة الشخص، وشبكة الدعم الاجتماعي، ومحيطهم الاجتماعي ومجتمعهم بشكل عام. لتحديد نقاط القوة والضعف لدى العملاء ثم وضع أهداف التدخل وتحديد استراتيجيات التدخل المناسبة التدخل العلاجي :باستخدام أساليب علاجية لحل المشكلات؛ تنفيذ البرامج الوقائية التي تعزز قدرات العميل. - التقييم : حيث يقوم الاختصاصي الاجتماعي بتحليل نقدي، ورصد، وتقييم التدخلات.
كمنسق للبرامج	تنظيم البرامج والخدمات المقدمة	يسعى الاختصاصي الاجتماعي إلى تحديد البرامج والخدمات الوقاية والعلاجية و التأهيلية ذات الصلة بالأحداث وأسرهم. تحديد العوائق التي تحول دون الرعاية وتحديد الاحتياجات من وجهة نظر العميل وتحديد الموارد والخدمات التي لا تتوفر بسهولة حتى يتم توفيرها . تطوير البرامج مسبقا والسياسات والإجراءات لتحسين نوعية الحياة للعملاء وأسرهم.
كمستشار أو مشرف	إبداء الرأي في الموضوعات التي تهم العملاء في المؤسسات	يقوم الاختصاصي الاجتماعي بالإشراف على الخدمات التي تقدم إلى الأفراد وإبداء الرأي في الموضوعات ذات الصلة بمجال عمل الأختصاصي الاجتماعي في مجال رعاية الأحداث.
كباحث	إجراء البحوث العلمية	يستخدم الاختصاصي الاجتماعي خبرة الممارسة لإعداد البحوث؛ توظيف الأدلة، وتقييم الممارسة الخاصة بهم، واستخدام نتائج البحوث لتحسين تقديم الخدمات الاجتماعية .
كمساعد	يتعاون مع المهن الاخرى لتوصيل خدمات الرعاية	مساعدة الأفراد وأسرهم في الحصول على خدمات الرعاية التي يحتاجونها في مجال رعاية الأحداث من المؤسسات الاخرى في المجتمع.
كمقدر للخطورة والاحتياجات	تقييم المخاطر أو الحاجات	يقوم الاختصاصي الاجتماعي بدور رئيسي في تقييم الحاجة والمخاطر في تعاملاته مع الأفراد والأسر والجماعات والاستعداد للتعامل معها.
كممثل عن المجال	بمثابة المتحدث إلى الناس عامة	يتحدث عن الجهود والخدمات التي تقدم للأحداث إلى مختلف وسائل الإعلام أو الدعوة إلى تطوير خدمات جديدة للأحداث وأسرهم .
كممكن	تمكين الأفراد والأسر لمساعدة أنفسهم	تعزيز قدرة الأفراد والأسر بأنفسهم في اتخاذ القرارات و التعبير عن احتياجاتهم ومشاكلهم، وتطوير قدراتهم على التعامل مع المشاكل الخاصة بهم بفعالية.
كمسهل	تسهيل الإجراءات والمعاملات	يقوم الاختصاصي الاجتماعي بدور مهم في مساعدة الأحداث واسرهم في تسهيل اجراءات الحصول على الخدمات والتعامل مع المؤسسات المختلفة في المجتمع.
كوسيط	التوسط بين الأطراف المتنازعة.	يعمل الاختصاصي الاجتماعي كوسيط بين الأحداث والمؤسسات المختلفة لتوفير البرامج والخدمات لهم ولأسرهم.
كمعلم	التزود بالمعرفة العلمية والعملية.	يقوم الاختصاصي الاجتماعي باستخدام معارفه ومهاراته بإعطاء المعلومات للعملاء وتعليمهم مهارات التعامل مع مشاكلهم ومواجهتها بفاعلية.
كمعاون للمؤسسة	الذي يساعد على الحفاظ على النظام الاجتماعي القائم	يقوم بالسيطرة على الانفعالات الصادرة من الأفراد والأسر وامتصاصها ومحاولة فهمها والاستجابة لها في ضوء إمكانيات المؤسسة.

3 - النتائج المتعلقة بالمعوقات التي تواجه الاختصاصي الاجتماعي في مجال رعاية الأحداث:

أثبتت نتائج الدراسة أن هناك مجموعة من المعوقات التي تواجه الاختصاصي الاجتماعي أثناء قيامه بأداء أدواره في مجال جنوح الأحداث بسلطنة عمان، على الرغم مما يبذله الاختصاصيون الاجتماعيون من جهد وما يحرزونه من تقدم في تحقيق أهداف الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الأحداث إلا أن هناك مجموعة من المعوقات يمكن للباحثين تصنيفها على النحو الآتي:

أ-معوقات راجعة إلى إعداد الاختصاصي الاجتماعي:

- نقص الاهتمام بالإعداد المهني للاختصاصي الاجتماعي للعمل في مجال رعاية الأحداث وفقاً لما يحتاجه من معرفة وخبرة ومهارة خاصة ومرتبطة بالعمل مع الأحداث.
- يتم التركيز في إعداد الاختصاصي الاجتماعي على الجانب النظري في أغلب الأحوال، علما بأن العمل في هذا المجال المهم يتطلب إعدادا عمليا من خلال التدريب الميداني في إحدى مؤسسات رعاية الأحداث الذي قد لا يتوفر لطلاب تخصص العمل الاجتماعي.
- النقص الواضح في البرامج التدريبية وورش العمل التي يمكن أن تزود الاختصاصيين الاجتماعيين بالمعارف والخبرات والمهارات اللازمة للعمل في هذا المجال.
- احتواء الخطة الدراسية لطلاب تخصص العمل الاجتماعي على مقرر دراسي واحد (3 ساعات مكتسبة)، ويترتب على ذلك عدم كفاية المعلومات والمعارف التي يتعلمونها وتثري أفكارهم عن طبيعة هذه الفئة من فئات المجتمع.
- عدم معرفة الأحداث بدور الاختصاصي الاجتماعي وبالتالي عدم الاستجابة لما يقوم به من جهود مهنية معهم لتعديل سلوكهم.

ب- معوقات راجعة إلى الاختصاصيين الاجتماعيين:

- عزوف بعض الاختصاصيين الاجتماعيين عن العمل مع الأحداث نظرا لكثرة المشكلات التي يعانون منها.
- عدم وجود توصيف واضح لدور الاختصاصي الاجتماعي في مجال رعاية الأحداث.
- النقص الكبير في عدد الاختصاصيين الاجتماعيين المؤهلين للعمل في مجال رعاية الأحداث.

- عدم تعاون الاختصاصي الاجتماعي نفسه كعضو في فريق العمل مع باقي أعضاء الفريق في مؤسسات رعاية الأحداث.
- ابتعاد الاختصاصيين الاجتماعيين عن المشاركة في الدورات التدريبية سواء الداخلية أم الخارجية، وبالتالي عدم تجديد معارفهم وخبراتهم ومهاراتهم المرتبطة بمجال رعاية الأحداث.
- نقص الرغبة في استكمال دراساتهم العليا في مجال رعاية الأحداث.

ج- معوقات راجعة إلى مؤسسات رعاية الأحداث:

- عدم توفير جزء من ميزانية المؤسسات لبرامج وورش العمل التي يجب إتاحتها للاختصاصيين الاجتماعيين فيها لتطوير معارفهم وخبراتهم في مجال العمل.
- الفهم الخاطئ من جانب إدارة المؤسسة للدور الفعال الذي يقوم به الاختصاصي الاجتماعي في العمل مع الأحداث الجانحين.
- عدم الاهتمام بالبرامج التأهيلية التي تساهم في إعادة تنشئة الأحداث وتغيير سلوكهم المنحرف والاقتصار على كونها مؤسسة إيوائية فقط.
- إلزام الاختصاصي الاجتماعي بالقيام بأدوار ثانوية بعيدة عن الممارسة المهنية التي يجب عليه القيام بها مع الأحداث المنحرفين.
- ضعف نظام الحوافز والرواتب والترقيات الخاصة بالاختصاصي الاجتماعي وبالتالي الهروب من العمل في هذا المجال.

د- معوقات راجعة إلى برامج رعاية الأحداث:

- نمطية البرامج الموجودة مع عدم الاهتمام بتصميم البرامج العلاجية والتأهيلية التي تؤدي إلى تغيير في نمط شخصيات الأحداث المنحرفين.
- عدم توفير الإمكانيات المادية اللازمة لتخطيط البرامج على أحدث الأسس في هذا المجال.
- عدم الاستعانة بالخبراء الذين يشاركون في تصميم برامج رعاية الأحداث على أسس علمية وفنية تساعد على إشباع الاحتياجات النفسية والاجتماعية للأحداث.
- عدم تبادل الخبرات وعدم الاستفادة من برامج رعاية الأحداث الناجحة في مجتمعات مشابهة أخرى.
- عزوف بعض الأحداث عن المشاركة في البرامج التأهيلية التي يؤدي إلى عودتهم كمواطنين صالحين في المجتمع.

هـ - معوقات راجعة إلى المجتمع:

- نظرة المجتمع السلبية إلى الحدث كشخص خارج عن القانون دون النظر إليه كشخص يحتاج إلى الرعاية والإدماج الاجتماعي.
- ضعف برامج توعية أفراد المجتمع في وسائل الإعلام المختلفة بطرق معاملة الأحداث حتى يعودوا مواطنين صالحين يشاركون بفاعلية في تنمية المجتمع وتقدمه.
- عدم وجود هيئات لرعاية الأحداث عقب خروجهم من المؤسسة الإصلاحية.
- معاملة الحدث بطريقة تختلف عن الشخص العادي وفق العادات والتقاليد والثقافة السائدة في المجتمع من حيث قلة فرص العمل، والنبذ من الجميع، والوصمة وغيرها.

سابعا: مقترحات عامة:

1. العمل على إجراء المزيد من البحوث والدراسات التي يمكن أن تدعم وتحسن الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية من تحقيق أهدافها في المؤسسات الإصلاحية.
2. ضرورة سعي الاختصاصي الاجتماعي إلى زيادة معارفه وتنمية قدراته ومهاراته في مجال الممارسة المهنية مع الأحداث الجانحين.
3. ضرورة تكوين هيئة اجتماعية ضابطة لسلوك الجانح بعد إطلاق سراحه.
4. الاستعانة بالممارسين من ذوي الخبرة في مجال رعاية الأحداث الجانحين في تصميم البرامج الخاصة بالأحداث وفق احتياجاتهم.
5. تطوير برامج رعاية الأحداث بما ينمي قدراتهم العقلية والبدنية في المجالات الاجتماعية والثقافية والرياضية.
6. العمل على زيادة الحوافز بأنواعها المقدمة للاختصاصيين الاجتماعيين من قبل إدارة المؤسسة الإصلاحية.
7. وضع توصيف محدد يوضح مهام الاختصاصي الاجتماعي في مجال رعاية الأحداث الجانحين بالمؤسسات الإصلاحية.
8. توفير العدد الكافي من الاختصاصيين الاجتماعيين بما يتناسب مع الأعداد الكبيرة من الأحداث.
9. بناء مناخ إنساني إيجابي في المؤسسة الإصلاحية من خلال قيام علاقات التعاون والتنسيق بين العاملين وشيوع روح العلاقات الاجتماعية الطيبة فيما بينهم وبين النزلاء

حتى يتحول جو المؤسسة إلى مناخ علاجي يساعد الحدث على التخلص من مشكلاته وصراعاته.

10. تشكيل محاكم خاصة بالأطفال تراعي سنهم وطبيعة مخالفتهم للقانون الجنائي.

ثامنا: المراجع المستخدمة

1 - المراجع العربية:

1. إبراهيم أبو الحسن (2007)، ديناميات الانحراف والجريمة (التفسيرات- القضايا- الممارسة العامة)، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
2. إلهام العزابي، (2012)، أثر فقدان أحد الوالدين على جنوح الأحداث، ، الطبعة الأولى، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ،مصر.
3. جلال الدين عبد الخالق، ورمضان السيد (2001)، الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
4. رشاد أحمد عبد اللطيف، (2008)، مهارات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
5. سعد المغربي، (2009)، انحراف الصغار. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
6. سعيد الغامدي، (2005)، دور الاختصاصيين الاجتماعيين في التعامل مع المشكلات الاجتماعية للمسجونين في سجون مدينتي الرياض وجدة.
7. صوفيا براميلي، (2009)، نظريات في جناح الأحداث، طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب.
8. عبد الرحمن صوفي عثمان، (2014)، المدخل إلى الخدمة الاجتماعية : الأسس النظرية ومجالات الممارسة، الإمارات العربية المتحدة، ط1، دار الكتاب الجامعي.
9. عبد الرحمن أبو توته، (2007)، الأحداث الجانحون المفهوم، العوامل، التدابير، القاهرة: دار الأحمدي للنشر.
10. عبدالرحمن العيسوي، (2005)، جرائم الصغار، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
11. غني ناصر حسين القريشي، (2012)، الخدمة الاجتماعية في المؤسسات العدلية. عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
12. ماجدة بهاء الدين السيد عبيد ، وحزامة جودت، (2001)، وقفة مع الخدمة الاجتماعية. عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

13. محمود عرفان سرحان، (2015)، مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية رؤية معاصرة، دار الكتاب الجامعي: القاهرة.
14. مصطفى حجازي، (2005)، دليل رعاية الأحداث الجانحين في دول مجلس التعاون، البحرين: المكتب التنفيذي.
15. مصطفى حجازي، (2010)، الأحداث الجانحون ومشكلاتهم ومتطلبات التحديث والتطوير في دول مجلس التعاون، البحرين: المكتب التنفيذي.
16. نسرين عبدالحميد نبيه، (2009)، المؤسسات العقابية، الإسكندرية: وإجرام الأحداث مكتبة الوفاء القانونية.

2 - المراجع الأجنبية:

1. Alhaj, A. H. (2014) Youth Offenders within the Criminal Justice System in the Sultanate of Oman, Universty of Bristol: Bristol.
2. Asquith S, Clark C and Waterhouse L. (2005) The Role of the Social Worker in the 21st Century- A Literature Review. http://www.scotland.gov.uk/Publications
3. Champion, D. J. (2004). The Juvenile Justice System (4 ed.). New Jersey: Upper Saddle River.
4. Dugmore P, Pickford J, and Angus S. (2006) Youth Justice and Social Work, Exeter: Learning Matters Ltd.
5. Goldson, B. (2008) Dictionary of Youth Justice. Devon: Willan Publishing.
6. Hartjen, Clayton. (2008). Youth Crime and Justice a Gobal Inquiry. London: Rutgers University.
7. Kvale, S., & Brinkmann, S. (2009). Interviews: Sage ,London ,UK.
8. Reichel, P. L. (2005). Comparative Criminal Justice Systems. New Jersey: Pearson Education
9. Shoemaker, D (2010) Theories of Delinquency (6ed.) New York: Oxford University Press.
10. Siegel, L, Welsh J, Brandon C, & Senna, Joseph J. (2005). Juvenile Delinquency: Theory, Practice and Law (9 ed.). Belmont: Wadsworth Publishing.

11. Smith, R. (2005). Welfare Versus Justice-Again! Youth Justice, 5, 3.

12. Spencer, L., Ritchie, J., & O'Connor, W. (2003). Analysis: Practices, Principles and Processes. In J. Ritchie & J. Lewis (Eds.), Qualitative Research Practice. London: Sage.

13. Stake, R. E. (1995). The Art of Case Study Research. London: Sage.

14. Winterdyk J. A. (2002) Juvenile Justice Systems International Perspectives, Ontario: Canadian Scholars' Press Inc.

role of social work in juvenile delinquency field in Sultanate of Oman

Prof . Abdelrahman Sofy Osman, •
Dr. Amjed Hassan Alhaj ••

Introduction

The social work profession is mainstay in the evolution of human societies, which play an important role in the advancement of human society by solving social problems.

It is one of the professions that aims to help people to carry out their duties and functions better. It is allocated in many areas, including school field, medical field, the field of child care, family area, field work with women and others. Here we talk about social work in the field of juvenile delinquency. This is the most important areas of the practice of social work in order to achieve better social life for them and work to satisfy their needs and treat their problems.

The Sultanate of Oman has paid great attention to the field of care for juvenile delinquents where the law of the accountability of juveniles issued by the Royal Decree (302008/), which contained several aspects designed to repair and calendar of juveniles in conflict with law and the establishment of various institutions that provide various social services that help to modify and evaluate their behavior and provide all types of care and support to them in order to return them to be good citizens in the community again.

Based on the above, this study seeks to identify the role of the social work profession in the field of juvenile delinquency in the Sultanate of Oman and identify the difficulties faced by a specialist in dealing with juvenile offenders in an attempt to reach the proposed perception of the role of social worker in this area.

The study will be based on the qualitative approach, through open interviews with social workers working in the field of juvenile delinquency at the Ministry of Social Development in Oman.

Key words: role, social work, juvenile delinquency.

• Department of Sociology and Social Work - Faculty of Arts and Social Sciences - Sultan Qaboos University - Sultanate of Oman

•• Assistant Dean of the Faculty of Arts and Social Sciences for Training and Community Service, Faculty of Arts and Social Sciences, Sultan Qaboos University, Sultanate of Oman.